الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

هل من دور للنفط في إسقاط حكم البعث بالعراق؟ (٣٠١)

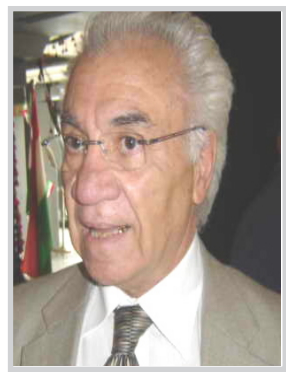

كاظم حبيب
كاتب

كتب الأخ الفاضل الدكتور عبد الخالق حسين مقالاً أجاب فيه عن سؤال طرحه على نفسه: "هل كان إسقاط حكم البعث بسبب النفط ؟" نُشر المقال على موقع "آفاق" الإلكتروني ومواقع أخرى عديدة، كما وصلني على بريدي الشخصي بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٧ والمقال يستحق القراءة والمناقشة في آن واحد. ولما كانت المقالات جيدة ومحاولة جادة للتحليل، استطاع صاحبها إثارة المزيد من التساؤلات والنقاش خاصة أن الباحث يتحدى الباحثين والكتاب والصحفيين والسياسيين ويحثهم على المشاركة في النقاش.

وسأحاول فيما يلي مناقشة بعض الأفكار الأساسية التي تضمنها مقاله.

إجابة الدكتور عبد الخالق حسين تتضمن استنتاجاً أساسياً توصل إليه وهو محور مقالته حيث ينفي وجود أي دور للنفط في إسقاط نظام حكم البعث، ويطرح عوامل أخرى يراها كانت سبباً في إسقاط النظام. وفي البحث محاولة للإجابة عن أسئلة تدور في ذات الإطار، منها مثلاً:

"هل هناك شحة في النفط في العالم؟ وهل كانت أمريكا فعلاً متهالكة على النفط العراقي إلى هذا الحد بحيث تلجأ إلى شن حرب من المحتمل أن تكلفها الكثير في الأرواح والاقتصاد والسمعة؟ وماذا يصنع العراقيون بنفطهم إن لم يبيعوه إلى أمريكا واليابان والدول المستوردة الأخرى؟ كما أن هناك دولاً نفطية كثيرة في العالم، فلماذا لم تشن أمريكا الحرب عليها واحتلالها من أجل السيطرة على نفطها ولماذا عراق البعث وحده المرشح لهذه الحرب؟

ومن جهة أخرى، فقد شنت أمريكا الحرب على نظام طالبان في أفغانستان، ولم توجد قطرة واحدة من النفط في هذا البلد، فلماذا إذن غامرت أمريكا بشن الحرب هذه على حكم صدام وسعت لإسقاطه؟".

ثم يشير الدكتور حسين إلى فكرة أساسية وهي: "وهذا لا يعني أن النفط ليس مهماً لأمريكا. فأمريكا تحتاج إلى النفط كأية دولة صناعية متطورة، كما صادف أن العراق يملك ثروة نفطية هائلة. ولكن هذا لا يعني أن الحرب وقعت من أجل النفط. إذ ما دفعته أمريكا من تكاليف باهظة لهذه الحرب تفوق حتى قيمة النفط العراقي الاحتياطي. وبالتأكيد هناك سبل أسلم وأرخص لأمريكا لحصولها على النفط من مغامرة الحرب".

هل ألغت التحولات الدولية والعولمة الصراع على النفط في العالم؟

أشاطر الزميل الدكتور عبد الخالق حسين في جانب من رؤيته للمسألة والتي يشير فيها إلى وجود عوامل أخرى غير النفط كانت سبباً وراء سياسة إسقاط صدام حسين، ولكني أختلف معه في جانب آخر منها حين يبعد النفط كلية عن تلك الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة بشن الحرب وإسقاط النظام. لم أقرأ حتى الآن مقالاً جدياً وعلمياً يحصر الحرب ضد النظام وإسقاطه بموضوع النفط فقط، ولكني قرأت الكثير من المقالات الممتازة التي تعتبر النفط العامل الأساسي في التحرك الأمريكي وخوض الحرب وإسقاط النظام، ولكنها لم تنف بأي حال وجود الكثير من العوامل الأخرى. ولهذا اتفق تمام الاتفاق مع الدكتور حسين في وجود عوامل أخرى عديدة ومهمة جداً كانت السبب وراء الحرب أيضاً، ولكن لا يجوز، وفق قناعتي إلغاء، دور النفط من قائمة العوامل الأساسية التي كانت سبباً وراء ما حصل ويحصل في العراق، أي أختلف معه في نفي دور النفط باعتبار سبباً من أسباب الحرب وإسقاط النظام. ولا أعني هنا نفط العراق وحده، بل نفط المنطقة بأسرها وبسلامة انسيابه ووصوله إلى الموانئ الدولية.

كان وجود النفط في الشرق الأوسط سبباً أسياسياً ورئيسياً ولكنه ليس وحيداً للكثير من الصراعات الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر ومروراً بسنوات الحرب العالمية الأولى وعلى امتداد القرن العشرين. فحين يتابع الباحث سياسات بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهولندا وروسيا والدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية سيجد أمامه حقائق لا تحتاج إلى أدلة كثيرة وبراهين عن العوامل التي تسببت في الحرب العالمية الأولى وصراع هذه الدول حول منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج خصوصاً ومن ثم حول العراق والسعودية وإيران تحديداً ودور النفط في هذا الصراع. وهي عوامل اقتصادية وسياسية وصراع على مناطق النفوذ السياسي والاقتصادي، صراع على المصالح الاقتصادية والموارد الأولية والاستثمارات الرأسمالية والأسواق لتصريف السلع المصنعة فيها صراع من أجل تحقيق أقصى الأرباح. وهي العملية والنتيجة التي تمت في نهاية الحرب العالمية الأولى وتقسيم المنطقة بين فرنسا وبريطانيا باعتبارهما دولتين أساسيتين في الحرب ضد التحالف ألألماني - العثماني. ولنا في معاهدات سايكس - بيكو وفرساي وغيرها ما يؤكد ذلك. وكانت امتيازات النفط وموقع العراق الاستراتيجي ووجوده على طريق الهند هي السبب، إضافة إلى بقية دول الخليج والسعودية، ليس في تلك الحرب حسب، بل في ما تحقق من نتائج وعواقب على شعوبها وتقسيمات المنطقة بالشكل الذي نعرفه. برغم أن نتائج تلك الحرب قد فتحت، شاء الإنسان أم أبى، نافذة للشمس والهواء الجديد على الحضارة الغربية والتغيرات التي طرأت على العراق في أعقاب الاحتلال البريطاني وتشكيل الدولة العراقية، برغم كل محاولات التصدي للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي التي تجلت في عمق عوامل ثورة العشرين غير المرئية ودور المؤسسة الدينية فيها وخشيتها من التحولات الجديدة المؤثرة سلباً في مواقعها ودورها ونفوذها ومدخولاتها المالية.

ومنذ البدء سعت الولايات المتحدة التي كانت حتى ذلك الحين تسيطر على النفط وصناعته في العالم أن لا تخسر نفط الشرق الأوسط، بسبب عدم وجودها الفعلي سابقاً في دول المنطقة وكنتيجة للحرب العالمية الأولى من خلال توزيع مناطق النفوذ على الدولتين، البريطانية والفرنسية، بعد سقوط الدولة العثمانية ولمصلحة أوروبا وحدها. وفي حينها تمكن رئيس الدولة الأمريكية أدورد ولسن، الذي ترأس الدول آل ١٤ التي وضعت مشروع مبادئ مجلس العصبة الـ ٢٥، التي سميت بمشروع "مبادئ ولسن" التي أقرت فعلاً وأصبحت ملزمة العمل من جانب عصبة الأمم. وتمكن الرئيس الأمريكي، بنشاط ذكي ومرونة عالية أن يفرض بصورة مباشرة وغير مباشرة مشاركة الشركات الأمريكية باقتسام امتياز التنقيب عن النفط الخام واستخراجه وتصديره في العراق مع بريطانيا وفرنسا وهولندا، بعد أن كانت في عام ١٩١١ موزعة على كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا وألمانيا فقط ضمن "شركة الامتيازات الأفريقية الشرقية المحدودة" التي تأسست والتي أصبحة مدينة لندن مقرها ومنحت مهمة العمل لتطوير حقول النفط في العراق. وفي أعقاب الحرب لم تعد ألمانيا تملك أي حصة في تلك الشركة. وحين الانتهاء من عقد الامتياز النفطي في العراق في عام ١٩٢٥/١٩٢٦ ساهمت شركات النفط الأمريكية بحصة مماثلة لبقية الدول الثلاث في الشركة التي أطلق عليها "شركة نفط العراق". وفيما بعد تكرست هذه الحصة في الشركات الأخرى أيضاً، وهي شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة ووفق التوزيع النسبي التالي: (راجع: حكمت سامي سليمان. نفط العراق. دار اليقظة للتأليف والترجمة والنشر. دمشق. ,١٩٥٨ ص ٦٨/٦٩ وص ٩١).

الشركات الأمريكية ٧٥،٢٣ ٪
الشركات الفرنسية ٧٥،٢٣ ٪
شركة شل ٧٥،٢٣ ٪
شركة النفط الفارسية ٧٥،٢٣ ٪
كالوست سركيس كلبنكيان ٠٠،٥ ٪
المجموع ٠٠،١٠٠ ٪

ثم تواصلت محاولات البحث الأمريكية عن موقع لها في العراق والمنطقة في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين، وبرز هذا واضحاً في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها. وفي حينها توجهت أنظار الولايات المتحدة الأمريكية صوب السعودية أيضاً. وكان الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت قد بدأ يتصرف في ما يتعلق بنفط الشرق الأوسط بناءً على نصيحة وزارة الخارجية التي وردت في تقرير لها صدر عام ١٩٤٢ القول: "نعتقد جازمين بأنه يتوجب النظر إلى تطوير المصادر النفطية السعودية من منظور المصلحة القومية الأوسع"، أي من منظور المصالح الأمريكية. (موقع المهدي. حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد.عبد السلام).

وفي نهاية الأربعينيات وفترة الخمسينيات يفترض أن لا ينسى الإنسان المشاريع الأمريكية التي طرحت والتي كانت في إطار الصراع مع الاتحاد السوفييتي، ومنها مشروع النقطة الرابعة ضمن مشروع ترومان، ومشروع ايزنهاور ومشروع الشرق الأوسط ثم حلف بغداد (السنتو)...الخ. وعلينا أيضاً أن نتذكر دور الولايات المتحدة في إسقاط النظام الجمهوري الأول بقيادة مخطط ومنفذ ثورة تموز ١٩٥٨ اللواء الركن عبد الكريم قاسم، وما جرى من وقائع فعلية مع القطار الأمريكي الذي جاء به البعثيون والقوميون إلى السلطة في عام ١٩٦٣ عبر انقلاب فاشي ودموي رهيب. لم تكن هذه التحركات كلها لوجه الله ولا في إطار الصراع مع الاتحاد السوفييتي المجرد، بل كان وسيبقى الصراع اقتصادياً ونفطياً بالتحديد، ولكنه ليس فقط اقتصادياً نفطياً، إذ أن السياسة تشكل خلفية جوهرية في هذا المنحى. ولكن لماذا هذا الصراع على النفط؟ يمكن أن يشترى النفط من السوق الدولية وبأسعار تنافسية، هذا صحيح ولكن ليس الأمر هكذا على الدوام! لنعود إلى الوراء قليلاً ونتابع ما حصل في منتصف السبعينات حين استخدمت الدول العربية النفط في المعركة ضد الغرب وإسرائيل والتي قادت إلى مشكلات كبيرة وخلق عنق زجاجة في إمدادات النفط الخام وارتفاع شديد في أسعاره وتأثير ملموس على أسعار بقية السلع المصنعة في العالم. وقد عانت منه في المحصلة النهائية الدول النامية الفقيرة، ولكنها مع ذلك كانت مشكلة كبيرة للغرب الذي يحتاج للنفط كثيراً ولا يمكن تصور توقفه. وعلينا أن نشير إلى مسألة لا تختلف به معنا حتى شركات النفط العملاقة والدول التي تقف وراءها، وهي إن شركات كل دولة كبرى تسعى إلى تحقيق عدة أهداف، منها:

❖ ضمان استمرار تدفق النفط إليها دون عوائق ❖ ضمان توفر احتياطي مناسب منه
❖ ضمان حصولها على أرخص الأسعار
❖ ضمان القدرة في السيطرة على مصادر النفط الخام للتأثير في سياسة استخراج وتصدير وتسعير النفط الخام الدولية؛ ضمان الحصول على أفضل الامتيازات وأفضل العقود وبأقل التكاليف الممكنة وتحقيق أقصى الأرباح.
❖الحصول على منافع أخرى ترتبط باقتصاد النفط الخام والطاقة وسلسلة الصناعات المرتبطة به. وليس لنا أن نمنع هذه الدول من التفكير بهذه الطريقة وفكل دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها وعلينا أن نفكر بمصالحنا أيضاً وأن نقرر ما نراه مناسباً.

كانت الولايات المتحدة تقود العالم الغربي في الصراع ضد الاتحاد السوفييتي وضد الدول "الاشتراكية" الأخرى، وكانت تعبئ القوى لهذا الغرض وتمارس كل الأساليب والأدوات المشروعة وغير المشروعة في هذا الصراع، ولم يكن الطرف الآخر عفيفاً في هذا الصدد. كما لم يكن الاتحاد السوفييتي بعيداً عن الرغبة في الوجود السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي في الدول الأخرى، إذ غالباً ما كان يسعى على الحصول على مواقع له، وكنا من وجهة النظر السابقة، نرى في ذلك خدمة لمعسكر السلام والاشتراكية، إلا أن الحقيقة كانت في مكان آخر، كانت تصب في مصلحة الدولة السوفييتية بالأساس في أن تجد لها مواقع في الشرق الأوسط. وعلينا أن نتذكر الاتفاقية العراقية - السوفييتية في العام ١٩٧٢التي منحت السوفييت إمكانية إقامة قواعد عسكرية ورقابية للاتحاد السوفييتي في العراق، ولكنها لم تتحقق فبشكل كامل و في مقابل توقيع الاتفاقية وتقديم المزيد من الأسلحة للعراق. وقد لعب الراحل عامر عبد الله دوراً ملموساً في هذا الصدد. اعتبر انهيار الاتحاد السوفييتي وبقية منظومته الاشتراكية في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريكن أكبر انتصار تحقق للولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي في الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية العقد الأخير من القرن العشرين. ولم يكن هذا الانهيار نتيجة للتآمر الخارجي كعامل رئيسي، كما يحلو للبعض أن يدعيه، بل كان بالأساس الوضع الداخلي في هذه الدولة المتعددة القوميات والواسعة الرجاء والمتباينة جداً في مستويات تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمعيشي. لقد جاء انهيار الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي أو المعسكر الاشتراكي، نتيجة منطقية لعوامل النخر الداخلي لهذه النظم السياسية والاجتماعية، حيث غابت عنها الحياة الديمقراطية والحرية الفردية والعامة، وافتقدت كلية للتعددية الفكرية والسياسية والتنظيمية وخضعت لخيمة فكرية واحدة، وحيث صودرت حقوق الإنسان، وحيث تكرست في الدولة والمجتمع هيمنة الفكر الواحد والحزب الواحد والرأي الواحد والعمل الواحد تحت شعار (وحدة الإرادة والعمل) على سياسة الدولة "الاشتراكية" البيروقراطية وغياب المعارضة السياسية بصورة شرعية ودستورية، وحيث ساد التداخل بين مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وسيطرة الحزب عليها كلية وعلى أجهزة ووسائل الإعلام، وسيادة الفساد المالي والوظيفي في أجهزة الحزب والدولة كلها من أعلى الهرم إلى أسفله وتدهور الإنتاجية والرقابة المالية والوعي الاجتماعي في قطاع الدولة الاقتصادي السائد، إضافة إلى أعباء السياسة الدولية المضادة والانجرار وراء تأمين مستلزمات استمرار الحرب الباردة بين المعسكرين، ومنها سباق التسلح بتكاليفه المنهكة والدعاية المضادة وتنشيط الصراعات الداخلية وتكاليف كسب الحلفاء من الدول الأخرى...الخ، إضافة إلى عوامل تاريخية أخرى لست بصدد البحث فيها. وسجل هذا الانهيار التام مرحلة جديدة في العلاقات الدولية تنهض، ولو مؤقتاً، على أساس القطبية الواحدة، الولايات المتحدة الأمريكية. وهي تختلف في الشكل والمضمون عن تلك المرحلة التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي شهدت بروز قطبين دوليين ومعسكرين متصارعين ودور جديد لمؤسسة جديدة هي الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في حماية العالم من حرب ثالثة... الخ والتي كانت قد حلت عملياً محل عصبة الأمم التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى. في مقال لي نُشر على موقع الحوار المتمدن في ٢٠٠٣/١٠/٣ أشرت فيه إلى ما صرح به مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق حول الدور الجديد للولايات المتحدة في العالم قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: "كان السيد بريجينسكي، العضو السابق في مجلس الأمن القومي الأمريكي، قد صرح مرة في حوار له مع قناة الجزيرة مشيراً إلى أن الولايات المتحدة هي الإمبراطورية الجديدة لهذا القرن الجديد، وأن لها أهدافها، وهي لم تبدأ بعد بتحقيق تلك الأهداف. وأكد بأن الولايات المتحدة تملك كل الإمكانيات لتحقيق ما تسعى إليه". (راجع: كاظم حبيب. "الصراع الطائفي محاولة مقيتة لتشويه وجهة الصراع الحقيقي في العراق!" الحوار المتمدن، العدد: ٥٨٤-September 2003).

كان هذا التصريح الذي أطلق في العام ٢٠٠٠ إعلاناً وتأكيداً جديداً لما حصل في العام ١٩٨٩-١٩٩١ من انهيار وتفكك ومن بروز نظام دولي جديد يستند إلى القطبية الواحدة، قطبية أمريكا الشمالية.

لقد اقترن انهيار الاتحاد السوفييتي وتوقف الحرب الباردة من الطراز الذي نعرفه قد فسح في المجال لانطلاق ظاهرة العولمة على الصعيد العالمي والتي أوجدت بدورها حالة جديدة فرضت أسساً وقواعد عمل جديدة، وتشكل جزءاً عضوياً من طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي الرأسمالي وقوانينه الفاعلة موضوعياً، إنها مرحلة العولمة الرأسمالية، مرحلة متقدمة في الرأسمالية على الصعيد العالمي وليست خارج النظام. وبالتالي فهي تأخذ سمات النظام العامة. وهي بالتالي لم تمنع المنافسة في ما بين الدول إلى حد الصراع، بل أعطتها أبعاداً جديدة واحتداماً في ما بين الدول الرأسمالية الصناعية الأكثر تقدماً وبرزت هذا الصراع فوق سطح الأحداث بعد أن غاب العدو المباشر، ولكنها نشطت أيضاً حركة تحالفات عديدة في داخل المعسكر الذي أصبح واحداً وخاصة بالنسبة إلى تلك الدول التي كانت تعتبر على حافة التحولات الرأسمالية، إضافة إلى دول أخرى مثل روسيا والصيم والهند ودول جنوب شرق آسيا. ولكن عالمنا الواحد الجديد يعيش فجوة كبيرة ومتسعة ومتعمقة بين عالمين، عالم الأغنياء والمتقدمين وعالم الفقراء والمتلفين.

مع سقوط الاتحاد السوفييتي مباشرة ظهرت في الفكر السياسي والاقتصادي الأمريكي نظرية فرنسيس فوكوياما "نهاية التاريخ" أولاً، ومن ثم نظرية صموئيل هنتنكتون الموسومة بـ "صدام الحضارات" أو "صراع الثقافات" ثانياً. ويجد الإنسان في كتابين لهذين المؤلفين وجهتين للنظر تؤكد الأولى أن الرأسمالية هي نهاية التاريخ، هي النظام الأزلي، ثم تراجع الرجل عنها أخيراً، والثانية تؤكد وجود صراعات في العالم ولكنها ليست كالتي ظهرت في القرن العشرين، أي لن تكون لأسباب اقتصادية كما كانت في السابق تدور بين "العمل ورأس المال"، "بين البرجوازية والطبقة العاملة"، أو بين "أصحاب رؤوس الأموال والعمال الأجراء"، بل سيجري الصراع بين الغرب المتحضر والشرق المتخلف، بين الثقافة الغربية المسيحية من جهة، والثقافة الشرقية الإسلامية على نحو خاص من جهة أخرى، رغم تأكيده وجود ثماني حضارات أو ثقافات على مستوى العالم، ولكن الصراع المركزي سيدور بين "الثقافة المسيحية والثقافة الإسلامية"! ولا شك في أن الإنسان المتتبع سيدرك طبيعة هذه النظرية وما تسعى إليه والعواقب السلبية عن القناعة بها وبالطريقة التي يتم طرحها. وقد رحب المتطرفون من الإسلاميين السياسيين السلفيين المتشددين لهذا الطرح وبدأوا يسعون لممارسته فعلاً،

ولكن علينا أن نلاحظ بعناية فائقة اتجاهات تطور المرحلة الجديدة التي تشهد بدورها بروز تدرجي لقوى وأقطاب وتحالفات جديدة لتؤثر بدورها في موازين القوى الدولية في فترة لاحقة قادمة وعلى الاستراتيجية الأمريكية ذاتها، وبالتالي هناك دعوات لحماية هذه الاستراتيجية بسياسات تمثل وجهة نظر اللبرالية الجديدة والقوى المحافظة الجديدة. وقد اقترنت هذه المرحلة بتسارع عملية عولمة موضوعية ذات جوانب متعددة وتمس العالم بأسره، رغم التمايز في بنية ومستوى ومرحلة تطور مكونات هذا العالم أو دوله وشعوبه المختلفة. ولا شك في أن انهيار الاتحاد السوفييتي، الذي أنهى الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين، قد برز في الواقع المعاش يومياً بصورة أكثر جلاء أشكالاً أخرى من الصراع كانت مكبوتة في الفترة السابقة بحكم هيمنة ما أطلق عليه بالصراع الرئيسي والحاسم، أي الصراع بين القطبين والمعسكرين الذي احتل مركز الصدارة طيلة عقود وكلق البشرية الكثير من الخسائر البشرية والمالية والتنمية والتطور الحضاري. والصراعات التي أتحدث عنها عديدة أشير هنا إلى بعض منها لأهميتها في المناقشة التي أجريها، ومنها الصراع على المصالح ومناطق النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في العالم في ما بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدور الذي تلعبه كل دولة منها، وخاصة الدول الكبرى، في التأثير على اتجاهات تطور العالم وسياسات مؤسساته الدولية والإقليمية، وكذلك الصراع بين الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً وغنى في العالم وتلك الأقل تطوراً، ومن ثم الصراع بين الفئات الاجتماعية الأكثر غنى وتلك الأكثر فقراً.

أقنعة الفاشية الخفية ومستقبل العراق

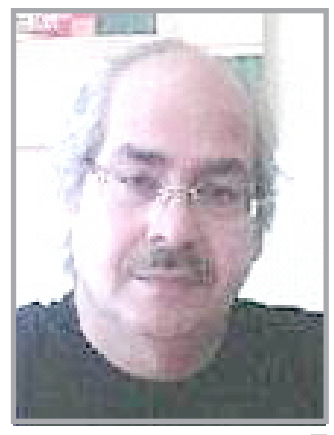

بُرهان شاوي

بدءا أود التوضيح أن الفاشية في العراق لم تسقط ولم تذهب الى الأبد بمجرد قرار الأميركان بحل الجيش العراقي وأجهزة المخابرات ووزارة الإعلام وبإصدار قرار إجتثاث البعث، او بالقاء القبض على صدام حسين وبقية طاقم حكمه ثم إعدامه.

صحيح ان هذه الأجهزة كانت هي الوجه الأبرز والبشع للدولة الفاشية في العراق، وان القاء القبض على قيادة السلطة الفاشية هي الضربة القاضية التي حطمت هذه الدولة، لكنها بالتأكيد لا تعني زوال الفاشية من العراق، من حيث ان الفاشية حكمت العراق لمدة خمسة وثلاثين عاما، وطوال هذا الوقت هيمنت ايديولوجيتها على المجتمع العراقي، أي انها ولأكثر من جيل كان تسمم الانسان العراقي، ليل نهار، بفكرها الفئوي العنصري الشوفيني المريض.ساعتمد هنا على طروحات المفكر الفرنسي (نيكوس بولنتزاس) الذي كان من أهم المفكرين الذين تفحصوا آلية الدولة الفاشية وعملها البوليسي في العديد من اعماله وبحوثه، والتي أهمها كتابه (الفاشية والدكتاتورية) الذي قامت نهلة الشهال في عام ١٩٧٩ بترجمة القسم الخامس منه فقط فصدر في بيروت في كتيب بعنوان (الايديولوجية والسلطة، نموذج الدولة الفاشية). وفي هذا الكتاب يؤكد (بولنتزاس) أن(أجهزة الدولة الأيديولوجية في الدولة الفاشية تقدم في علاقاتها المتبادلة وفي علاقاتها بجهاز الدولة، شكلا ودرجة من الاستقلال الذاتي النسبي الذي لا تملكه فروع جهاز الدولة. إن جهاز الدولة القمعي، النواة المركزية لنظام الدولة وسلطتها، يمتلك وحدة داخلية اقوى واشد صرامة مما تمتلك الاجهزة الايديولوجية.....ولن يجري (تحطيم) الاجهزة الايديولوجية بالوقت نفسه وبالطريقة ذاتها التي سيجري بها (تحطيم) جهاز الدولة، كما ان تحطيم كل من الاجهزة الايديولوجية لن يجري بأسلوب وزمن متماثل..)

والمقصود هنا بالاجهزة الايديولوجية هي الهياكل الاساسية الثلاثة: الحزب الواحد الأوحد ونقاباته العمالية وجمعياته الفلاحية وتنظيماته الطلابية والنسائية والرياضية والمدارس والجامعات، ثم تأتي العائلة، التي أصبحت احدى القطع المركزية في اجهزة الدولة الايديولوجية، ثم أجهزة الاعلام والدعاية من صحافة، تلفزيون، راديو، نشر كتب، حملات توعية، مؤتمرات ثقافية وشعرية وفنية كالمربد وبابل وغيرها. ولو تفحصنا هذه الاشكال من الاجهزة الايديولوجية لوجدنا ان الدولة البوليسية صارت تتدخل حتى في أحلام مواطنيها وكوابيسهم، وفي قصائد الشعراء .لقد جرى على مدى العقدين الأخيرين، وفي المنفى، تفحص نسبي للطبيعة الفاشية لدولة البعث في العراق، ولأيديولوجيتها، ومايسمى بثقافتها، على يد نخبة قليلة من المثقفين والأدباء العراقيين امثال فالح عبد الجبار، علي الهاشمي، زهير الجزائري، شاكر لعيبي، سلام عبود، وغيرهم، وقد لعب الحزب الشيوعي العراقي ،لا سيما بعد انفراط الجبهة الوطنية وخروج قياداته الى المنفى،الدور الأبرز في تسليط الضوء على فاشية النظام العراقي، رغم ان الشعب العراقي ككل كان يعرف البعثيين من خلال تاريخهم الدموي إثر انقلاب شباط ١٩٦٣، وسياسيا كانت هناك طروحات وتشخيصات فكرية لتنظيم القيادة المركزية وبعض المثقفين التروتسكيين حول طبيعة البعث كفكر قومي شوفيني، عنصري منغلق، بل حتى المنظمات الديمقراطية التي كانت الواجهات الديمقراطية التاريخية للحزب الشيوعي، كالاتحاد العام لطلبة العراق، ورابطة المرأة العراقية، واتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي، تقدمت بمثل هذه الطروحات لاسيما في اثناء النقاشات الحادة التي كانت تدور حول الجبهة الوطنية، وقرار تجميد هذه المنظمات (١٩٧٣)..! ومن يعرف تلك الفترة سياسيا جيدا يستذكر كيف ان الاعتراضات على هذه الجبهة داخل الحزب وعند جماهير الشعب كانت اكبر واقوى من كل التحليلات التي روج لها المرحوم عامر عبدالله وباقر ابراهيم ومكرم الطالباني وغيرهم في قيادة الحزب الشيوعي.. وللتاريخ نذكر ان استخدام مصطلح (الفاشية) في توصيف حزب البعث والدولة العراقية، لم يكن أمرا عابرا ولفظا سياسيا سهلا يطلق كشتيمة ومبالغة سياسية دعائية ضد عدو سياسي، بل كان مثار جدل واسع بين المثقفين الديموقراطيين العراقيين،إذ كان السؤال المطروح هو: هل تنطبق المواصفات والتعريفات التي قدمها الفكر الماركسي، والرسمي منه بالتحديد، لا سيما تعريفات (ديمتروف) و(تولياتي) للفاشية، على الواقع العراقي؟؟ وقد جاءت ترجمة كتاب (الايديولوجية والسلطة) المذكور آنفاً من قبل (نهلة الشهال) في تلك الفترة بالتحديد كجزء من جو النقاش الحامي، حيث شهدت هي ايضا جانبا من نقاشات المثقفين والمناضلين العراقيين في بيروت، واجتراحات الأدباء والفنانين العراقيين في توصيف طبيعة الدولة العراقية، لا سيما بعد صعود صدام حسين الى رئاسة الدولة..! إن مثل هذه النقاشات كانت غائبة عن المثقفين العراقيين في الداخل، بل حتى الجيل الذي خرج بعد حرب الخليج الثانية في بداية التسعينيات لم يشغل حاله بمثل هذا الأمر..وكلما كانت السنين تمر، وتطول رحلة المنفى، كان التراخي يدب في مفاصل الجبهة الثقافية والفكرية التي خرجت نهاية السبعينيات الى المنفى، بل كلما كان عدد المهاجرين من العراق يزداد، لاسيما والكثير منهم خرج ليس لاسباب سياسية وانما اقتصادية، أو حتى كجواسيس للنظام من أجل شق وحدة المعارضة في الخارج، كلما صار للبحث والتفحص الفكري الرصين صعوبات مضاعفة..لقد كان التوقيع على الجبهة الوطنية ما بين الحزب الشيوعي وحزب البعث، والاقرار لهم بقيادة المجتمع والسلطة السياسية هو الانتصار الأبرز للفاشية في العراق، فتحت ظل هذه الجبهة تمت تصفية الحركة التحررية الكوردية، واجتراح مذبحة (قلعة دزه) التي لا تقل عن مذبحة حلبجة، حيث طوقت دبابات الجيش العراقي منطقة (قلعة دزه) من جميع الجهات مطلع فجر عراقي، وانهالت عليها بالصواريخ من كل الجهات ثم هجمت عليها فدمرتها، واختلطت أجساد الناس مع التراب، بل صار يهرس من خلال (جنزير) دبابات الجيش العراقي (البطل)..، وتحت مظلة الجبهة الوطنية تمت تصفية الحركة الدينية الاسلامية وبالتحديد (حزب الدعوة) وانصار المرجعية، بل حتى عندما كان الشيوعيون يحرسون المناطق السكنية الى جنب البعثيين في تلك الفترة، تمت تصفية الشيوعين العسكريين واعدامهم.

إن الخراب الذي مس بنية الشعب العراقي، وتغلغل في الشخصية العراقية تحت تاثير الدولة الفاشية على مدى ثلاثة عقود ونصف لن يزول بقرار حل حزب البعث وتفكيك أجهزة المخابرات واجهزة الاعلام، ولا يشفى بالنيات الطيبة، ولا بالشعارات عن الخلاص والحرية، وانما يحتاج الى فترة طويلة من تفكيك البنى والمرتكزات التي قامت عليها السلطة الفاشية. ان حل النقابات العمالية والمهنية، وحل الاتحاد الوطني لطلبة العراق، واتحاد النساء، لا يعني ان ايديولوجية النظام قد دمرت وتحطمت، وانما تم تحطيم الهياكل التي كانت قائمة، اما الذين كانوا يشغلونها ويمارسون السلطة من خلالها، فهم طلقاء، بل ان معظمهم تغلغل في الاحزاب الاخرى، مستترا، لاسيما ان بعض الاحزاب تبحث عن اعضاء وجماهير لها.. أي ان البعثيين خرجوا من الباب لكنهم بدأوا يدخلون من الشباك! ولنتوقف عند الجامعات العراقية، فهي على مدى ثلاثة عقود كانت مصنعا لانتاج الفكر القومي المنغلق على نفسه، وكانت في فعالياتها الاكاديمية بوقا للفكر الفاشي، وليس غريبا ان يكون (معظم) أكاديمي هذه الجامعات من (نخبة) البعث الفكرية، الذين حصلوا على أعلى الشهادات في بحوثهم الاكاديمية حول (نظرية العمل البعثية)، و(الفكر الاداري في خطابات الرئيس القائد)، و (علم الجمال البعثي)، وكل الاضافات الفكرية الجبارة التي قدمها (القائد الضرورة) للفكر العالمي..بل ان الكثير من هؤلاء الاكاديميين انفقوا الوقت الثمين من أجل تزوير تاريخ العراق القديم..، حتى ان بعض المؤرخين اصابهم التلوث وهاجس الخوف فتنكروا لكل تاريخهم الاكاديمي والعلمي المشرف حينما خرجوا علينا باستنتاجات غاية في التفاهة والتزوير والسذاجة، حينما صار السومريون عربا، والأكديون عربا، والبابليون عربا، وصار حمورابي عربيا، ونبوخذنصر عربيا، وسرجون الأكدي عربيا، وآشوربانيبال عربيا، وصلاح الدين الايوبي عربيا، وابراهيم الخليل عربيا، وصدام حسين من سلالة الامام علي بن ابي طالب ..كيف لا وان الفكر الذي كان يهيمن على العراق هو فكر يسترشد بالمعتوه خير الله طلفاح الذي اصدر سلسلة كتبه الشهيرة التي كانت تدرس في الجامعات العراقية وفي اقسامها السياسية والتي تتقدمها مقولته الشهيرة (ثلاثة كان على الله ان لا يخلقهم: الفرس واليهود والذباب) ..!

هذه الجامعات التي كانت حكرا على البعثيين، لم تكتف بتحزيب الطلبة، وانما منعت دراسة وبحث اي فكر آخر، بل منعت تداول ودراسة الكثير من الاسماء الأدبية والفكرية العراقية لمجرد انها يسارية او غير بعثية، او غير عربية، أو ذات تجربة سياسية سابقة على البعث، فقد كان الفكر والسياسة والحرية والديمقراطية، بل التاريخ والجغرافيا، كل ذلك يبدأ مع البعثين ومع مجيئهم الى السلطة وينتهي بهم، فهم البدء والختام..، فقد كان من المحرمات الحديث عن تاريخ الوزارات العراقية والحياة البرلمانية في العراق في الفترة الملكية مثلا، وعن حرية الاضراب، وعن تغير الوزارات العراقية نتيجة الاضرابات، وعن بساطة العائلة المالكة، وعن برنامجها لتحديث العراق، او الحديث عن ثورة الرابع عشر من تموز وقادتها، او ذكر قائدها الزعيم عبد الكريم قاسم، وكان من المحرمات الحديث عن مؤلفات المفكر محمد باقر الصدر ومناقشتها، ويمكننا ببساطة ان نستشف طبيعة العقلية التي كانت تهيمن على مراكز البحوث والدراسات في الجامعات العراقية حينما نسترجع عناوين الاطاريح الجامعية او عناوين المؤتمرات العلمية والأكاديمية التي كانت تُعقد في تلك الفترة المظلمة من تاريخ العراق .

إن إصلاح التعليم الجامعي في العراق يُعد من أهم المهمات التي تنتظر المجتمع العراقي كي يتخلص من هذا الفكر المقيت، وهذا لن يتم باجراءات إدارية سطحية وبتغيير الوجوه، وانما باعادة النظر بكل المناهج وباساليب التعليم والنظريات التي تدرس، وبالتفاصيل الادارية لتيسير الحياة الجامعية، لا ولن يتم باستبدال فكري قومي منغلق ومتعصب بفكر ديني منغلق ومتعصب، بل الانفتاح على الثقافة الانسانية والاستفادة القصوى من التطور الحضاري الحالي للبشرية.